يجب على تونس إلغاء الأحكام الصادرة بحق المحتجين المناهضين للتلوث وفتح تحقيق في مزاعم تعذيب الناشط الحقوقي

في سياق الاستئناف المنتظر أمام محكمة الاستئناف في 9 يونيو/حزيران، تدين اللجنة الدولية للحقوقيين أعمال التعذيب وسوء المعاملة التي يُزعم أن الشرطة ارتكبتها بحق الناشط الحقوقي محمد علي الرتيمي، ومن ثم احتجازه، وإدانته والحكم عليه بالسجن مع اثنين آخرين من المتظاهرين، وذلك إثر مشاركتهم في احتجاج سلمي في مدينة قابس جنوب البلاد بتاريخ 23 مايو/أيار 2025. وقد أُدين الرتيمي بتهمة "المشاركة في تجمع من شأنه الإخلال بالراحة العامة ويهدف إلى ارتكاب جريمة" و"العنف ضد موظف عمومي أو من يعادله"، وذلك بموجب المادتين 79 و127 من المجلة الجزائية التونسية. وقد أُفرج عن الرتيمي والمتظاهرين الآخرين في انتظار البت في الاستئناف.

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين:
"في إطار مواصلة السلطات التونسية تضيقها على الحيز المدني ومسايعها لتجريم النشاط الحقوقي، تلجأ مرة أخرى إلى ممارسات تعسفية، بما في ذلك - وفقاً للتقارير - التعذيب وسوء المعاملة، وانتهاك حقوق المحاكمة العادلة." وأضاف: "يجب إلغاء الإدانات الجائرة والأحكام بالسجن بحق المتظاهرين الثلاثة، كما يجب فتح تحقيق مستقل ونزيه وفَعَال بشكل عاجل في مزاعم تعرّض محمد علي الرتيمي للتعذيب."

كان المتظاهرون الثلاثة، وهم محمد علي الرتيمي، العضو في جمعية "دمج" للعدالة والمساواة، ومعز راجحي، وأنس شتونة - طالبان يبلغان من العمر تسعة عشر وسبعة عشر عامًا - يشاركون في مظاهرة سلمية نظمتها حركة "أوقفوا التلوث" وعدد من منظمات المجتمع المدني في ولاية قابس للمطالبة بإزالة الوحدات الصناعية السامة التابعة للمجمع الكيميائي التونسي، الذي تملكه الدولة.

وبحسب ما ورد، تعرّض الرتيمي للاعتقال العنيف بعد تدخله لمساعدة متظاهر آخر كان يتعرض للضرب من قبل الشرطة عقب تفريق التظاهرة. وقد زعمت الشرطة أن الرتيمي اعتدى على أحد عناصرها، وهي تهمة أنكرها الرتيمي. ثم اقتيد الرتيمي إلى سيارة الشرطة برفقة راجحي وشتونة، حيث تزعم الشرطة أنهما أوقفوا لرشقهما قوات الأمن بالحجارة، قبل نقلهم إلى مركز الأمن الوطني بباب بحر في قابس. تشير التقارير إلى أن الرتيمي تعرض للإهانات اللفظية والتعذيب، بما في ذلك الضرب، أثناء نقله إلى المركز وعند وصوله. وقد ورد في تقرير التحقيق، بعد معاينة الطبيب له ليلة اعتقاله، وجود علامات جسدية تتماشى مع مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة، منها كدمات ورضوض في الوجه، وآثار على الظهر، وجروح في الركبة والساق.

عقب توقيفهم، أميت النيابة العامة باحتجاز الرتيمي وراجحي وشتونة لمدة 48 ساعة، وتم تمديد الاحتجاز 24 ساعة إضافية بتاريخ 25 مايو/أيار، ووفقاً للمعلومات المتاحة للجنة الدولية للحقوقيين، فقد رُفض طلب الرتيمي لحضور محاميه أثناء استجوابه الأولي عند وصوله إلى المركز الوطني للأمن، في انتهاك للمادتين 13 مكرّر و13 ثالثاً من مجلة الإجراءات الجزائية، والتي تكفل للمشتبه به الحق في حضور محام أثناء التحقيق، وكذلك في انتهاك لحقه في الاستعانة بمحامٍ المكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين صادقت عليهما تونس.

لم يأخذ التحقيق بعين الاعتبار تقرير الفحص الطبي الذي كان **يمكن** أن يدعم مزاعم التعذيب، ولا إفادات الشهود الحاضرين أثناء الواقعة الذين أفادوا بأن الشرطة استخدمت القوة المفرطة أثناء إلقاء القبض عليه.

في 26 مايو/أيار، وبعد استجوابهم من قبل وكيل الجمهورية، وُجّهت إلى الرّيمي وراجي وشتونة تهمة "المشاركة في تجمع من شأنه الإخلال بالراحة العامة ويهدف إلى ارتكاب جريمة" و"العنف ضد موظف عمومي أو من يعادله" بموجب المادتين 79 و127 من المجلة الجزائية، **وأُودعوا** الحبس الاحتياطي في انتظار المحاكمة. وأثناء توجه محاميّ المتهمين لحضور استجوابهم من قبل النيابة، قامت السلطات بتفتيش مركباتهم فيما يبدو أنه محاولة لالتريب وتأخير وصولهم.

في اليوم نفسه، **ألقي القبض** على ثلاثة نشطاء من جمعية "دمج" خلال نقطة تفتيش بعد أن عثرت السلطات على لافتات استخدموها في احتجاج سلمي سابق أمام المحكمة الابتدائية بقابس دعماً للموقوفين. ونُقل النشطاء إلى مركز الأمن الوطني في مساكن حيث استُجوبوا من قبل عناصر الاستخبارات لمدة ثلاث ساعات، ولم يُفرج عنهم إلا بعد حضور محاميهم. ولم يتم إبلاغهم بسبب توقيفهم، إلا أن تقريراً استخباراتياً أولياً أشار إلى أن السبب يعود إلى وجود اللافتات في السيارة.

جرت محاكمة المتهمين في 28 مايو/أيار أمام الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية في قابس. وأدين الرّيمي بجميع التهم **وُكِّم** عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر، بينما كُتم على راجي وشتونة بالسجن لمدة شهرين بتهمة "المشاركة في تجمع أحلّ بالراحة العامة بهدف ارتكاب جريمة". وفي 4 يونيو/حزيران، **وافقت** محكمة الاستئناف على طلب محاميهم بالإفراج المؤقت في انتظار نتيجة الاستئناف.

لكي يُعتبر استخدام الشرطة للقوة مشروعاً، يجب أن يكون ضرورياً ومتناسباً. وفي هذه القضية، تثير مزاعم جديّة الشكوك بشأن رواية الشرطة للأحداث. وبالتالي، تماشياً مع التزامات تونس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتعين إجراء تحقيق عاجل، مستقل، محايد وشامل في مزاعم التعذيب بهدف محاسبة المسؤولين.

تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات التونسية إلى إلغاء الأحكام الجائرة والعقوبات بحق المتظاهرين الثلاثة، وإلى فتح تحقيق عاجل، مستقل، محايد وشامل في مزاعم التعذيب، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبروتوكول إسطنبول، بهدف ضمان محاسبة المسؤولين. كما تدعو اللجنة السلطات التونسية إلى احترام وحماية وتعزيز الحق في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي.

للتواصل

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ هاتف: +3800 979 22 41

البريد الإلكتروني: said.benarbia@icj.org

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد

الإلكتروني: nour.alhajj@icj.org